

التاريخ: ٢٠١١/٥/٩
الرقم: دم / ١٠٠ / ٦٤٦٨ / ٢٠١١

معالي الدكتور بسام الساكت الأكرم

رئيس هيئة الأوراق المالية

DISCLOSURE - EXFB - 10/5/2011

تحية طيبة وبعد ،

نرجو إعلام معاليكم بأن شركة مجموعة الأفق للاستثمار والتطوير كانت قد أقامت ثلاثة دعاوى ضد البنك وخلدون عماشة حيث بلغت قيمة الدعاوى حوالي مبلغ (٣٦٢٦٨٧٣٣) دينار، وكانت محكمة بداية حقوق عمان قد أصدرت في النصف الأول من عام ٢٠١٠ قرارات في تلك الدعاوى قضت بردها عن بنك المال، وقد تم الطعن بقرارات محكمة البداية إلى محكمة استئناف عمان والتي أصدرت قرارا يقضي برد الدعوى عن البنك والبالغة قيمتها مبلغ (٣٣٣٢٨١٦) دينار، وقرارا آخر يقضي برد الدعوى عن البنك بمبلغ (١٣٩٧٠٧١٩) دينار وإلزامه بمبلغ (٣٣٨٨٠٧٦) دينار، وفي الدعوى الثالثة والبالغة قيمتها مبلغ (١٥٥٧٧١٢٢) دينار قررت محكمة الاستئناف فسخ قرار محكمة بداية عمان وإلزام البنك بالإضافة إلى خلدون عماشة بقيمة المطالبة. ومن الجدير بالذكر أن قرارات محكمة الاستئناف قابلة للطعن أمام محكمة التمييز وأن البنك سوف يبادر إلى تقديم طعنه عليها.

علما بأن البنك كان قد سجل شكوى جزائية أمام سعادة مدعي عام عمان ضد نظمي الأوجي وشركة مجموعة الأفق للاستثمار والتطوير وخلدون عماشة وآخرين وموضوعها جرم تداول أوراق مالية وحمل الغير على تداولها وجرم التأثير على المعاملات المتعلقة بالأوراق المالية وجرم الامتناع وحجب المعلومات الإفصاحية وجرم استغلال المعلومات الداخلية بغرض تحقيق المكاسب مع إدعاء بالحق الشخصي لمطالبة المشتكى عليهم بالتكافل والتضامن بمبلغ (٢٠) مليون دينار. هذا وقد أصدر سعادة المدعي العام في الشكوى الجزائية المشار إليها أعلاه في نهاية العام الماضي قراره بالظن على المشتكى عليهم شركة مجموعة الأفق للاستثمار والتطوير ونظمي شاكر اوجي وخلدون عماشة وآخرين بالجرم المسند إليهم، ولزوم إجراء محاكمتهم أمام محكمة بداية جزاء عمان والدعوى الآن منظورة أمام محكمة بداية جزاء عمان.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام،،،

باسم خليل السالم
رئيس مجلس الإدارة

اليوم
٥/١١

١٢

هيئة الأوراق المالية
السلطة الإدارية
النيان
١٠ أيار ٢٠١١
الرقم التسلسلي: ٢٠١١/١٠٠
رقم الملف: ١٠٠
الجهة المختصة: ١٠٠